دور الحوكمة
في توفير مناخ جاذب للاستثمار
فى جمهورية مصر العربية

الباحثة / أمل محمد محمد مصطفى

الملخص:

يركز البحث على دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار فى جمهورية مصر العربية، من أجل النهوض بالاقتصاد المصرى والاقتداء بتجارب الدول المتقدمة اقتصادياً والتى عملت على توفير بيئة داعمه للاقتصاد، فضلا عن بيان دورها في جذب الاستثمارات، وتعزيز دور الحوكمة والإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين، وتعتبر الحوكمة المؤسسية من أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، واستعادة ثقة المستثمرين رغم أنها لا تزال تواجه ببعض الصعوبات من قبل بعض الشركات المدرجة في السوق المالية، أذ أن هذه الشركات تنظر إلى مفهوم الحوكمة على أنه تدخل في سياساتها الإدارية، مما يؤثر سلبًا على مستوى الإفصاح والشفافية، وبالتالي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتتعرض الباحثة لقانون الاستثمار الجديد الذى يهدف إلى تحسين التنظيم القانوني للبيئة الاستثمارية في جمهورية مصر العربية من خلال توحيد المؤسسات العاملة في مجال الاستثمار لتعمل تحت مظلة واحدة تسمى هيئة الاستثمار، وكذلك تسهيل الإجراءات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية من خلال نافذة استثمارية واحدة، وتطوير آلية منح الإعفاءات الجمركية والضريبية واعتماد معايير لمنح حوافز إضافية للاستثمار.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى النظرى من خلال الدراسات السابقة، والتقارير والدوريات والكتب المتعلقة بموضوع البحث حيث أثبتت التقارير والدراسات وجود علاقة قوية بين معايير الحوكمة، وبين توفير مناخ جاذب للاستثمار.

أختتم البحث بمجموعة من التوصيات تهدف إلى زيادة فاعلية نظام الحوكمة بما يضمن توفير مناخ جاذب للآستثمار من جهة ويضمن حقوق جميع الأطراف المعنية من جهة أخرى.

Summary:

The research focuses on the role of governance in providing an attractive environment for investment in the Arab Republic of Egypt in order to promote the Egyptian economy and to follow the experiences of the economically developed countries, which have provided a supportive environment for the economy, as well as its role in attracting investments, enhancing the role of governance, disclosure and transparency. In time for investors. Corporate governance is one of the most important factors influencing attracting foreign investment and restoring investor confidence, although it still faces some difficulties by some listed companies. To the concept of governance as an intervention in its administrative policies, which negatively affects the level of disclosure and transparency, and thus to attract foreign investment. The researcher is exposed to the new investment law which aims to improve the legal regulation of the investment environment in the Arab Republic of Egypt by unifying the institutions operating in the field of investment to work Under the umbrella of one called the Investment Authority, as well as facilitating the necessary procedures for the establishment of investment projects through a single investment window, and the development of the mechanism of granting customs and tax exemptions and the adoption of criteria to grant additional incentives for investment.

The study concludes with a set of recommendations aimed at increasing the effectiveness of the governance system in order to ensure an attractive environment for investment on the one hand and guarantee the rights of all parties concerned on the other hand.

المقدمة :

تعرض الاقتصاد المصري لمشاكل اقتصادية تفاقمت بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، وكان لزاما إتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة للنهوض بالاقتصاد، حيث أن تتابؤع الثورات يعد ضربة قاسية للأقتصاد المصرى ويقلل من تراجع الوزن النسبى للدولة ويجعلها مطمع للآخرين وفرصة للتدخل الأجنبى فى شئون الدولة. نظرا لتراجع مكانة وهيبة الدولة جراء هذه الثورات.

كما أن تتابع هذه الثورات أدى إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية وأدى هذا إلى تحمل كثير من المساهمين خسائر مادية فادحة، مما أدى إلى دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التى تطبق مفهوم حوكمة الشركات، وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التى تقوم على الشركات الخاصة، وتعتبر الحوكمة من الركائز الأساسية التى تقوم عليها هذه الوحدات الأقتصادية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتعرض وتحلل مفهوم وأهمية ومحددات ومزايا وأهداف الحوكمة والتعرف على تأثيرها على توفير مناخ جاذب للأستثمار داخل جمهورية مصر العربية. حيث أن الاستثمار هو جوهر النمو الاقتصادى ويساهم فى تعزيز القدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

وعلى هذا الأساس فإن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين االمؤسسات من أجل الاستثمار، لذا فإن المؤسسات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها.

مشكلة البحث :

تم صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي :

كيف يمكن أن تساهم حوكمة الشركات في جذب وتدعيم الاستثمار في جمهورية مصر العربية ؟

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال الدور البارز والمهم الذي تؤديه الحوكمة في التأكيد على حسن الأداء المالي والإداري فضلا عن دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وتخطي العقبات المؤدية الى انهيارات وفشل المؤسسات الاستثمارية، وحسن توجيه الموارد فيها والاستخدام الأمثل لتلك الموارد فضلا عن دورها في تجنب الانزلاق في المشاكل المحاسبية والمالية بما يعمل على تعزيز واستمرار نشاطها فى مناخ من الإفصاح والشفافية.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

١-توضيح الإطار النظري للحوكمة وأهميتها.

٢-إلقاء الضوء على قانون الاستثمار الجديد ودورة فى توفير بيئة جاذبة للاستثمار.

٣-بيان دور الحوكمة في جذب الاستثمارات وتطوير البيئة الاستثمارية.

٤-بيان دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية.

فروض البحث :

إنطلاقاً من مشكلة البحث يتبنى البحث فروض يستطيع الباحثين من خلال الدوريات والمراجع النظرية والأبحاث السابقة الإجابة عليها وهى : -

١ – توجد علاقة بين قواعد الحوكمة وبين توفير مناخ جاذب للأستثمار فى جمهورية مصر العربية ؟

منهج البحث :

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي النظرى من خلال الاستعانة بالرسائل والدوريات والكتب والتقارير ومواقع شبكة الإنترنت ذات العلاقة بموضوع البحث. ثم الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التى تشكل رؤية واضحة عن تأثير الحوكمة على مناخ الاستثمار.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحثه في هذه الدراسة على العديد من الكتب العربية والأجنبية، التى تناولت مواضيع الحوكمة والاستثمار بالإضافة إلى التقارير الصادرة من الهيئات المحلية والدولية التي لها علاقة بموضوعي الحوكمة المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما استعانت الباحثة بالمراجع الإلكترونية المتوفرة والتي لها علاقة بالموضوع.

حدود الدراسة:

تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة فى الفترة من سنة 2011 إلى سنة2017 ، وذلك لدراسة أوضاع الاقتصاد المصري والمشاكل الاقتصادية التى تفاقمت بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، وتتبع المراحل والتدابير التى اتخذتها الحكومة المصرية لتهيئة

مناخ جاذب للإستثمار بإصدار قانون الاستثمار الجديد عن طريق إجراء تعديلات عديدة على قوانين الإستثمار وإجراء التعديلات للأوضاع القانونية والتشريعية المواتية للإستثمار ومدى فاعلية هذه القوانين في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار.

خطة البحث : تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور وكالآتي :

المحور الأول – الإطار النظري للحوكمة.

المحور الثاني –قوانين الاستثمار في مصر

المحور الثالث – الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم الاستثمار.

المحور الرابع – الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات الاستثمارية:

إن حوكمة المؤسسات الاستثمارية هي أحد العناصر الرئيسة في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي, ومن ثم فإن قوة وسلامة ومتانة قطاع المؤسسات الاستثمارية له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد الكلي، إلى جانب تعزيز ثقة المستثمرين حيث تتضمن حوكمة المؤسسات الاستثمارية مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح الآخرين، وإن مراعاة كافة المؤسسات للمبادئ الأساسية للحوكمة الجيدة هي أحد العوامل التي تتزايد أهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار، وإن تأثير الحوكمة على هذه القرارات تكون من خلال إقتناع المستثمرين بمستوى المساهمة أو التمويل فيها لا سيما أن عملية الاستثمار وفي جميع الحالات تتسم بقدر عالى من المخاطر.

لقد فرضت الأزمات المالية على المستثمرين خسائر هائلة مما دعاهم إلى التدقيق والتقييم للتأكد من مدى تطبيق القوانين والقواعد والمعايير الخاصة بالحوكمة قبل الإقدام على الاستثمار في أى من المشروعات الاستثمارية. ويجب الأخذ فى الاعتبار كافة القوانين والقواعد الخاصة بحوكمة المؤسسات الماليه التي صدرت في دول عديدة

من العالم للتعرف على مدى تأثيرها على توفير بيئة جاذبة للاستثمار والاستفادة منها في تطوير مناخ الاستثمار بجمهورية مصر العربية والذى تدهور وتقلص دوره بعد ثورتى ٢٥ يناير، و٣٠ يونيه.حيث أثرت الأحداث التى مرت بها البلاد على معدلات النمو الاقتصادى بصفه عامه، والأسواق المالية بصفة خاصة حيث أنخفضت أحجام التداول فى البورصة وانخفضت أحجام إصدارات الأوراق المالية للشركات، بالإضافة لعدم وجود أى أطروحات للأكتتاب العام خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٢، ويوضح ذلك تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية السنوى جدول رقم(١)

جدول رقم (١) تقرير الهيئة العامه للرقابة المالية

التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢				
م	النشاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١١	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	صافى التغير
١	السمسرة في الأوراق المالية	١	٠	-١
٢	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	١٠	١٠	٠
٣	×صناديق الاستثمار	٧	٧	٠
٤	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٢	٢	٠
٥	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٤	٢	-٢
٦	أمين الحفظ	٢	٠	-٢
٧	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	٤	٠	-٤
٨	إدارة صناديق الاستثمار	٤	٠	-٤
٩	رأس المال المخاطر	٠	١	١
١٠	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠
١١	التوريق	٠	٠	٠
١٢	نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٠	٠	٠
١٣	صناديق الاستثمار المباشرة	١	٠	-١
١٤	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠
١٥	تقييم وتحليل الأوراق المالية	٠	٠	٠
١٦	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	٠	٠	٠
١٧	التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	٠
	الإجمالي	٣٥	٢٢	-١٣

× صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التى تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضا الصناديق التى تنشئها البنوك وشركات التأمين.

وتطبيق الحوكمة ومبدأ الافصاح والشفافية ضرورى من أجل دعم الاستثمار وتحقيق الإصلاح الاقتصادي، لا سيما وإن هذه المرحلة التى تمر بها البلاد يرافقها حالات من التجاوزات على المال العام ونهب للموارد والثروات مما يحول دون الإسراع بتنفيذ المشاريع الحيوية التي تعيد عجلة الاقتصاد الوطني إلى مسارها الصحيح، وعليه لا بد من إحكام الرقابة على أداء المؤسسات من اجل حماية المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع على نحو عام، ومن أجل رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق مستويات عالية فى التقدم الاقتصادى والتنمية.

أولاً : <u>الإطار العام للحوكمة.</u>

- **<u>مفهوم حوكمة المؤسسات</u> :**

تعرف الحوكمة بأنها " مجموع قواعد اللعبة التى تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين

وعرفت بأنها " مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم"

وهى " الآليات التي تقلل من المخاطر التي تواجه، المستثمرين وتسهم في جذب رؤوس الأموال الاستثمارية وتحسن أداء الشركة وعلى وجه الخصوص في المناطق ذات المنافسة المتزايدة

وتعرف كذلك " بإنها نظام ذاتي للتوجيه والإدارة والرقابة والتدقيق على الشركات أو المؤسسات بغرض تحقيق غايات وأهداف الشركة أو المؤسسة من نفسها وبنفسها دون أى تأثير أو نفوذ من أى جهة كانت وذلك بما يوفر تعامل عادل مع كل الأطراف ذات المصلحة مع الشركة".

فقد تعددت التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات من طرف الكتاب والباحثين والهيئات واللمنظمات الدولية بحيث تنوعت لتتدل في الكثير من الأمور التنظيمية

والإقتصادية والمالية والاجتماعية لذلك لا يوجد تعريف موحد نتيجة تداخلها في هذه الأمور.

وبذلك فإن الجانب المحاسبي والمالي للحوكمة يتضمن إدارة المخاطر ورقابتها، وذلك من خلال تجنب الوحدات الاقتصادية الدخول في الاستثمارات غير المربحة وذات المخاطرة العالية من خلال التأكيد على دراسات جدوى المشاريع التي ترغب الاستثمار فيها الوحدات الاقتصادية وإنشاء محفظة استثمارية متنوعة لتقليل مخاطر الاستثمار على المستثمرين.

مما سبق يمكننا القول بأن الحوكمة هى : نظام لتعزيز الرقابة والإدارة وإطار عام لتحديد المسؤوليات والواجبات في الوحدة الاقتصادية وبما يعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والأخطاء وبما يدعم القرارات الاستثمارية ويجعل الوحدة محط أنظار المستثمرين.

ثانياً : <u>خصائص الحوكمة :</u> من الضروري أن توجد خصائص لحوكمة الشركات لتفعيلها وتكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها بما تعمل على تحقيق أهدافها، وهذه الخصائص هى :

- الإنضباط: أى إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية : وتعنى تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث بالشركات.
- الاستقلالية: تعنى عدم وجود تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة: بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية : أى المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- إحترام الحقوق : أى حقوق مختلف المتعاملين وأصحاب المصلحة في الشركة.

- المسؤولية الاجتماعية : النظر إلى الشركة كمواطن جيد وتقديره للمسئولية الاجتماعية.

ثالثاً – <u>أهداف حوكمة الشركات</u>: تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها .
- حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعالية الشركات .
- حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم .
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات .
- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركات .
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات .
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولاً لتعظيم الأرباح وبعيدًا عن الاحتكارات.
- الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة.
- محاسبة الإدارة التنفيذية أمام المساهمين.

<u>رابعاً : الأبعاد التنظيمية للحوكمة المؤسسية :</u> مع تنامي وزيادة الوعي بالتنمية المستدامة، وفي ظل التحديات التى تفرضها البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة لا يمكن التوقف عند الحوكمة الجيدة، وإنما يجب تجاوزها إلى الحوكمة الشاملة التي تأخذ فى الإعتبار التوليفة الإقتصادية والإجتماعية والبيئة بصفة عامه كما هو موضح في الشكل التالى :

شكل رقم (١) يوضح الأبعاد التنظيمية للحوكمة المؤسسية

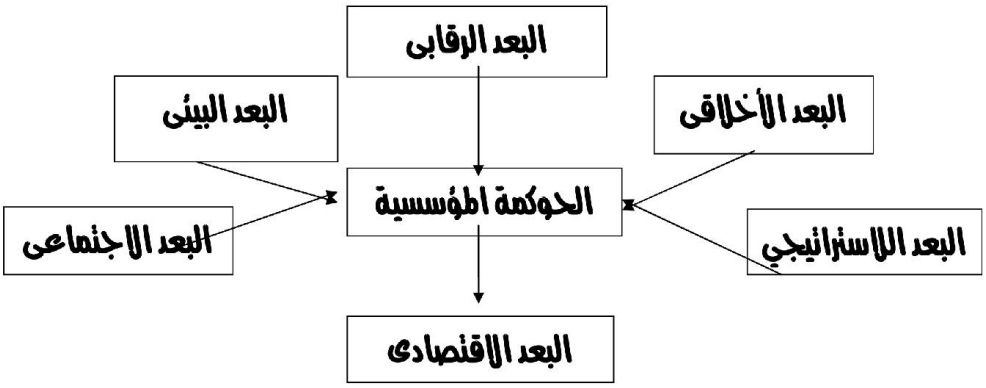

المصدر : من إعداد الباحثة.

١- **البعد الرقابى** : تساعد الحوكمة على تفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العمومية للمساهمين ولحملة الأسهم، وزيادة مساهمته في تحسين درجة الشفافية والإفصاح، من خلال ما تمارسه هذه الجمعيات من ضغوط على مجلس الإدارة الخاصة بالشركات من أجل تحسين الأنشطة والمهام، وذلك لإيجاد قدر ملائم من الطمأنينة والثقة للمستثمرين ولحملة الأسهم وتأكدهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم والعمل على الحفاظ على حقوقهم هذا بالنسبة للبعد الرقابى على مستوى البيئة الداخلية المتمثل فى تدعيم وتفعيل الرقابة، أما بالنسبة للبعد الرقابى على مستوى البيئة الخارجية فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة.

٢- **البعد الأخلاقى** : يترتب على غياب البعد الأخلاقى تفشى التزوير والاختلاس والتلاعب في الحسابات والقوائم المالية، ويعد هذا من أهم الأسباب وراء الأزمات التي أدت إلى أنهيار كبرى الشركات وخروجها من السوق الاقتصادي، فالحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في

الأداء لأن افتقاد الممارسة السليمة للرقابة وعدم الإهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال يؤدى إلى تفشى أشكال الفساد المالي والإداري، كما أن حوكمة الشركات لايمكن تطبيقها بمعزل عن الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم نظرا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركات ودوره في تفعيل الدور الرقابي داخلها.

٣- **البعد الاستراتيجى** : يتمثل البعد الاستراتيجي للحوكمة فى أنه أداه للتأكد من أن المستويات الإدارية التنفيذية تعمل بطريقة تتفق مع أهداف الإدارة العليا، بمعنى التأكد من تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل والتأكد مما إذا كانت الإستراتيجيات التي تتبعها الشركة تؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والجودة والإبتكار والإستجابه لرغبات واحتياجات العملاء، كما يشمل هذا البعد التحديد الرسمي للأهداف وقياس الأداء والتغذية العكسية، كذلك يهدف البعد الاستراتيجي أو الرقابة الإستراتيجية إلى تنمية الأهداف والمعايير ليقارن بأداء الشركة عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير التى تم وضعها مسبقا والأهداف، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الإنحرافات إن وجدت.

٤- **البعد الإقتصادي أو الإستثماري** يتمثل هذا البعد فى إدارة المخاطر وتعظيم قيمة أسهم الشركة وأرباحها والقدرة على استمرارها في الأجل الطويل، ويتأتى ذلك عن طريق توفير نظام للمعلومات المالية وغير المالية والتى تساعد الشركات فى الحصول على التمويل، أيضاً يتضمن هذا البعد السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في سوق الأعمال.

٥- **البعد الاجتماعى والقانوني** : يشير هذا البعد إلى طبيعة العلاقات التي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الإقتصادية، أيضاً يتمثل فى تحديد الواجبات والمهام والمسئوليات وتوزيعها على الهيكل التنظيمي، كذلك تحديد

خطوط السلطة والمسئولية وتفويض السلطات والتحكم فى قيم المنظمة عن طريق نشر ثقافة سلوكية وأخلاقية والألتزام بقواعد السلوك المهنى.

٦- **البعد البيئي :** يتمثل البعد الاجتماعى والقانونى فى العمل على حماية البيئة المحيطة من الأضرار الناجمة عن إنتاج سلع وخدمات ضارة بهذه البيئة.

خامساً : مبادئ حوكمة الشركات :

سوف تعرض الباحثة المبادئ التى أقرتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، وهذه المبادئ يعتد بها فى القياس على الأداء الجيد لحوكمة الشركات.

١. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: إن ضمان الأساس الفعال لإطار حوكمة الشركات يمكن أن يتحقق من خلال: تطوير إطار حوكمة الشركات مع الأخذ في الاعتبار تأثيره على الاقتصاد الكلي وعلى نزاهة السوق والدوافع التي يحدثها للمشاركين في السوق وتعزيز الأسواق الفعالة ذات الشفافية والإفصاح, وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع قواعد القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ, وأن تحدد المسؤوليات بين مختلف الجهات (الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية).

٢. الحفاظ على حقوق المساهمين: ينبغي لإطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل ممارسة حقوقهم في تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم, وحقهم في المشاركة في التصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة, والمشاركة في الأرباح والحصول على معلومات ملائمة حول الشركات في الوقت المناسب, كما يحقق للمساهمين المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص تعديل الأنظمة والقوانين أو إصدار أسهم أضافية, فضلاً عن السماح بالإفصاح لهم عن المعاملات غير العادية كالاندماج أو بيع نسب كبيرة من أصول الشركة لكي يتم حماية حقوقهم.

٣. تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك الأقلية من المساهمين والمساهمين من الأجانب, وأن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، وأن يأخذ كافة المساهمين حقوقهم في التصويت, كما يجب الإفصاح عن أية منفعة مادية لهم من صفقات تم إجراؤها مع الشركة.

٤. دور أصحاب المصالح: يتمثل أصحاب المصالح فى المستثمرين والعاملين والدائنين والموردين, وينبغي على الشركات الاعتراف بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل إحدى الموارد القيّمة لبناء شركات تنافسية ومربحة, ويجب وضع إجراءات لسماع شكاوى العاملين أوممثليهم وفتح طريق مباشر للوصول إلى أحد الأشخاص المستقلين في مجلس الإدارة وغالباً ما يكون أحد أعضاء لجنة التدقيق أو اللجنة الأخلاقية.

٥. الإفصاح والشفافية: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح السليم والشفاف في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء, وحقوق الملكية, وحوكمة الشركات. وأن يكون الإفصاح عن طريق التقارير المالية التي تتضمن معلومات عن نتائج الشركة المالية ونتائج عملياتها, وأهداف الشركة, وحقوق الأغلبية, وأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين والمخاطر التي يمكن التنبؤ بها, فضلاً عن هيكل وسياسات الشركة. ويجب أن تهيأ المعلومات وفقاً لمعايير الجودة المحاسبية والمالية، وتدقق من قبل مدقق خارجي مستقل وكفء ومؤهل. كما ينبغي توفير قنوات يمكن من خلالها الحصول على المعلومات في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة.

٦. مسئولية مجلس الإدارة: ينبغي في إطار حوكمة الشركات ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة على مسئوليته أمام الشركة والمساهمين، إذ يجب على أعضاء

مجلس الإدارة بذل كل جهودهم لتحقيق مصلحة الشركة ومساهميها من خلال تطبيقهم للمعايير الأخلاقية العالية, وأن يأخذوا في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة. ويقع على مجلس الإدارة مسئولية توجيه إستراتيجية الشركة, وخطط العمل, وسياسة المخاطر, والموازنات التقديرية, ووضع الأهداف, ومراقبة الأداء, واختيار المديرين التنفيذيين وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وتحديد صلاحيات لجان مجلس الإدارة.

سادساً : محددات حوكمة الشركات:

هناك مجموعتان من المحددات يتأثر بهما مستوى الجودة عند التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وتنقسم هذه المحددات إلى :

المحددات الداخلية: هذه المحددات تشمل مايلى:-

١- آلية توزيع السلطات والمسئوليات داخل الشركة .

٢- القواعد والأسس التى تنظم كيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة .

٣- العلاقة الهيكلية التى تنظم العلاقة بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية التنفيذ المناسبة لهذه العلاقات.

٤- الحوكمة تؤدى إلى زيادة الثقة فى الاقتصاد المصرى.

المحددات الخارجية: تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل العناصر الآتيه :- القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي عمومًا .

- المناخ العام للاستثمار في الدولة .مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل.
- كفاءة القطاع المالي من بنوك وشركات تأمين وأسواق مالية ذات الأثر على التمويل .
- وجود جمعيات مهنية ذات صلة، مثل جمعية المحامين والمحاسبين ومكاتب المراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات.. إلخ.

كما يلخص الشكل التالي كل من المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة.

الشكل (٢): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة[١]

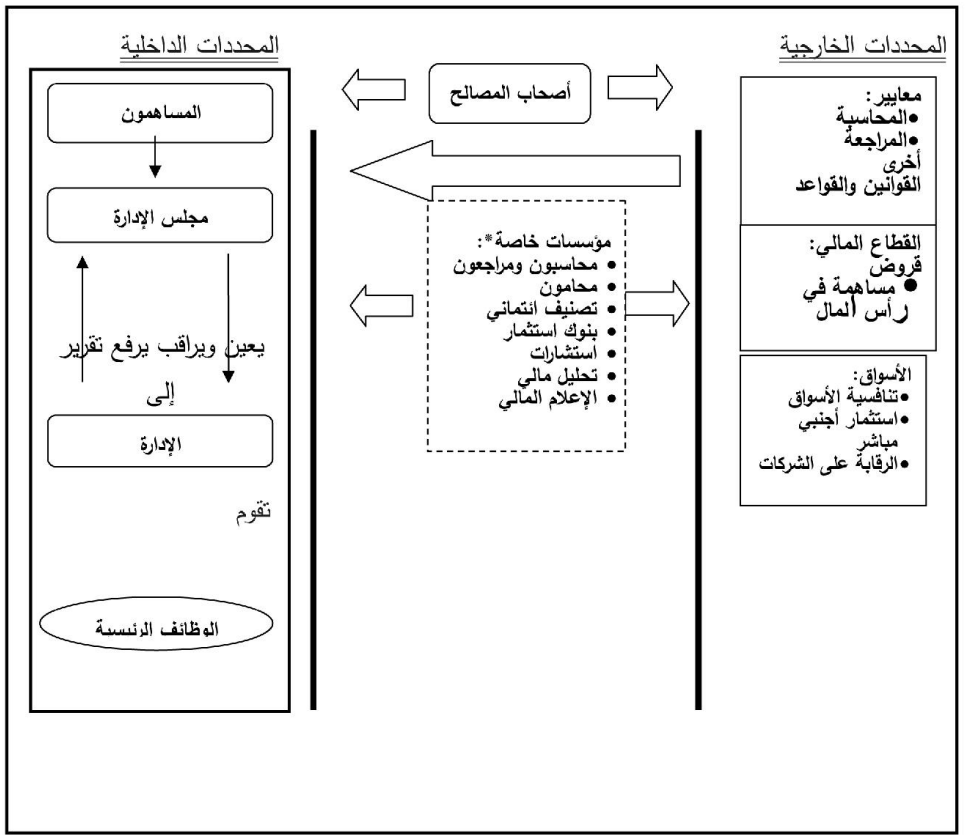

- Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

سابعاً: <u>مؤشرات الحوكمة العالمية</u> :

١ : مؤشرات السيطرة على الفساد: بدون شك أن السيطرة على الفساد تدعم النمو الاقتصادى وتوفر مناخ جاذب للأستثمار، وتعد محاربة الفساد أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق مبدأ الحوكمة مقارنة بالأسلوب التقليدى فى الإدارة، ومؤشر يقيس مدى قدرة السلطة العامه فى القضاء على المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، أى أن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس إلى أى مدى يمكن السيطرة على الفساد فى بلد ما . وهذا يشمل كل أنواع الفساد (الفساد السياسي والاقتصادى والإدارى) ومؤشر لنجاح أداء مراقبة الحكومة هذه العوامل بمجملها أدت إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات كجسم أو إطار وقائي يحمي سوق الاستثمار.

٢. مؤشر فعالية الحكومة : أن تطبيق أسلوب الحوكمة يعد تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومى، لذلك يعتبر مؤشر فعالية الحوكمة أحد أهم مؤشرات الحوكمة، ويقيس مدى جودة الخدمات العامه، وجودة الخدمات المدنية، ودرجة إستقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وتعبر عن مدى مصداقية إلتزام الحكومة بهذه الأنظمة.

٣. مؤشر الاستقرار السياسي: أثبتت الدراسات والتجارب الدولية وجود علاقة قوية بين الاستقرار السياسي وبين التنمية الاقتصادية وتوفير مناخ جاذب للأستثمار فكلما كانت الدولة مستقرة سياسياً كلما دعم ذلك فعالية وكفاءة السلطة التشريعية التنفيذية فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة إستقرار الحكومة ووجود عنف أو أرهاب.

٤. مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها : يقيس مؤشر جودة التشريعات مدى قدرة الحكومة على خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج، أيضاً يقيس هذا المؤشر العلاقة بين الأطراف المساهمة فى عملية الحوكمة مثل

الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية والمواطنين ويقيس أيضاً جودة القوانين التى تنظم حياة الناس.

٥- مؤشر سيادة القانون : مبدأ سيادة القانون له أهمية تتعدى تأثيرها على الأفؤاد لتشمل المجتمع وقطاع الأعمال، لذلك فإن إرتفاع مؤشر سيادة القانون لأى بلد يساعد فى خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية جاذبة، أيضاً سيادة القانون تساعد على الإبداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية، لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة.

٦- مؤشر المشاركة والمساءلة : يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة المواطنين على المشاركة فى عملية إتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات بالإضافة إلى قيلس مستوى حرية التعبير والإعلام، ومدى قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم وأنه لا أحد فوق المساءلة كل هذا يدعم حقوق الإنسان ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد نتيجة للرقابة المجتمعية من الأفراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسئولين الحكوميين.، لذلك يعتبر مؤشر قياس المشاركة والمساءلة عنصر مهم من عناصر الحكومة الرشيدة.

ثامناً: الدراسات السابقة :

١- دراسة (أيمن عبد الحميد محمد، 2010) أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع البترول المصري). تهدف هذه الدارسة إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة في مختلف الشركات حكومية أو خاصة من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتهدف أيضاً إلى تقليل الفساد المالي والإداري في هذه الشركات. يلاحظ

أن هذه الدراسة ناقشت أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في زيادة الإنتاجية، وتحقيق الأرباح في شركات البترول المصرية، وتقليل الفساد المالي والإداري.

٢-دراسة(أحمد عادل عبد الرحمن ٢٠٠٣) أستهدفت هذه الدراسة مدى تطبيق حوكمة الشركات فى البيئة المصرية،، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة فى البيئة المصرية ضروريا وذلك للمساهمة فى نجاح ونمو سوق المال فى مصر، وكذلك العمل على نمو الاقتصاد المصرى من خلال المساعدة فى توفير الثقة والمصداقية فى المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مما يساعد على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

٣- دراسة محمد فرح عبد الحليم، 2007) الحوكمة وأثرها على الاستثمار، دراسة تطبيقية على السودان هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي السوداني ومدى حاجته إليها، وقياس مدى تطبيق الحوكمة في المصارف السودانية ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن المؤسسات المالية وعلى رأسها الجهاز المصرفي بالسودان تمارس مهامها بتطبيق الحوكمة .كما أن هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات. وأوصت الدراسة بأن تتبنى جهات كسوق الخرطوم للأوراق المالية قواعد الحوكمة كشرط لتسجيل الشركات بالسوق.

٤-(دراسة آمال عيادي وأبو بكر خوالد،2012،) تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الحوكمة ومحدداتها وأهميتها، وكذلك مبادئها وأيضاً التركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وركزت على دراسة خطر الفساد المالي والإداري في البنوك الجزائرية، كنتيجة لضعف تطبيق مبادئ الحوكمة فيها.

5- Anastasia Stepanova and Olga Ivantsova,2012

(حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي الأوروبي بعد الأزمة المالية)هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء المصارف الأوروبية في الدول المتقدمة والنامية، ومن أهم نتائج الدراسة :آليات

حوكمة الشركات تركز على الملكية، واستقلال مجلس الإدارة، وهذه الآليات لها تأثير كبير على أداء المصارف.

6- Berger, Allen and others 2013

(أدوار حوكمة الشركات في فشل المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من آثار الأزمة المالية من خلال تحليل أداء المصارف من حيث الملكية والهياكل الإدارية على احتمالية تعثر المصارف التجارية في الولايات المتحدة، والرهن العقاري ونشوب الأزمة المالية وكيفية تداركها في المستقبل، ومن أهم نتائج هذه الدراسة إن فشل تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف له دور محوري في الأزمة المالية الأخيرة وفي تعزيز المخاطر وعدم الاستقرار في القطاع المصرفي.

تحليل الدراسات السابقة :- توصلت معظم نتائج الدراسات السابقة إلى أن الألتزام بتطبيق مفاهيم ومبادئ ومعايير الحوكمة ومدى توفير الثقه والمصداقية فى المعلومات المالية المنشورة للشركات يساعد على توفير مناخ جاذب للأستثمار ويقلل من المخاطر وعدم الاستقرار فى القطاع الاقتصادى، وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة فى أنها تتناول تأثير تطبيق معاييرومفاهيم الحوكمة على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ودورها فى توفير بيئة داعمة للأستثمار فى جمهورية مصر العربية. مع تناولنا لخطط الإصلاح الاقتصادى التى قامت بها الحكومة لتوفير مناخ جاذب للأستثمار.

المحور الثاني: قوانين الاستثمار في جمهورية مصر العربية :

أولاً: الاستثمار، المفهوم والأهمية :

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، والسبيل للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية، لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق نتائج مرغوبة، لذلك يجب تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة.

- تعريف الاستثمار : الاستثمار هو توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد. أو هو ضخ أو استخدام الأموال من المستثمر بغرض إنشاء أو توسيع أو تطوير مشروع استثماري لتحقيق الأرباح. والمستثمر في قانون الاستثمار " هو كل شخص طبيعي أو اعتباري، أيًا كانت جنسيته وأيًا كان النظام القانوني الخاضع له، يقوم بالاستثمار في جمهورية مصر العربية وفقًا لأحكام هذا القانون.

ويشير مناخ الاستثمار إلى "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال.

- أهمية الاستثمار:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:-

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل.

- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد اهتمت الدول المتقدمة اهتمام كبير بالاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يعطَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- إنخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- إرتفاع معدلات الاستهلاك.
- إرتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- الاستخدام الغير مدروس لرأس المال المتاح.
- مقومات مناخ الاستثمار: يستند مناخ الاستثمار إلى عدة مقومات أهمها:

أ- الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل التى يراعيها المستثمر عند إتخاذ قرار الاستثمار. ويشمل هذا العامل العناصر التالية:

- الوضع السياسي العام للدوله وما يتسم به من استقرار،
- نوع نظام الحكم السائد من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا،
- درجة الوعي السياسي ودوره فى توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- العوامل الاقتصادية والمالية: وتشمل مايلى :

- مدى استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر، والتسهيلات المقدمة للمستثمرين.
- مدى استقرار معدل التضخم،
- ملائمة البنية التحتية للمشروعات العملاقة.
- مدى ثبات السوق المالية أمام التقلبات المالية،
- مرونة السياسة المالية والنقدية.

جـ- العوامل الاجتماعية والثقافية: وتتمثل فيما يلى : -

- السياسة التعليمية والتدريبية والتكنولوجية وتأثيرها على بيئة الأعمال.
- التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لأهمية الاستثمارات الأجنبية.
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتطوير القوى العامة،
- الرعاية الصحية للقوى العاملة، وأنظمة التأمينات الاجتماعية السائدة..

د - حجم السوق وإمكانيات نموه: يقاس حجم السوق بعدد السكان في الدولة المضيفة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

هـ- العوامل البشرية: مدى توافر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة المؤهلة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.

و- ملائمة البنية الأساسية: وتتمثل فى العوامل ذات العلاقة بالبنية الأساسية من توافر خدمات النقل، والمواصلات، والاتصالات، والموانئ والمطارات، وتأسيس مناطق صناعية، ومياه وصرف صحي وتخزين، ومحطات كهرباء وغيرها. ونذكر هنا أن البنية التحتية فى مصر كانت فى حالة متردية وسيئة لأسباب

عديدة من بينها الضغط بسبب الزيادة السكانية، وأنه لم يكن هناك استثمارات وميزانيه مخصصه للبنية الأساسية منذ ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، وأيضاً أن ماكان يوجه للصيانة على استثمارات البنية الأساسية قبل ٢٠١١ قليل جدا مما تسبب فى تهالك البنية الأساسية فى تلك الفترة.

ز- الموقع الجغرافي: يشكل الموقع الجغرافي عامل جذب للاستثمار الأجنبي، حيث أن قرب الدولة المضيفة إلى الدولة الأم ومدى انتمائها إلى تكتلات اقتصادية، من شأنه تقليص تكاليف النشاط الاستثماري من جهة، ومن جهة أخرى يضمن تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء دون قيود أو عقبات.

ثانياً: قوانين الاستثمار في جمهورية مصر العربية :

إن الموارد والإمكانيات والقدرات الموجودة داخل جمهورية مصر العربية تستحق الاهتمام والدعم والمساندة لتحقيق تنمية حقيقية للاقتصاد الوطني. لأن الطموحات والآمال والإصلاحات المنشودة بعد ثورتى ٢٥ يناير، و٣٠ يونيه سواء على الأصعدة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية تتطلب مزيدا من العمل والإنتاج وتضافر جهود رجال الفكر والعلم والمستثمرين ورجال الأعمال لوضع رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري لرفع مستوى معيشة المواطن المصري، والقضاء على البطالة وتشجيع الاستثمارات الجديدة.

إن الفترة التى أعقبت هذه الثورات تخللها الكثير من المخاوف لجميع القطاعات على مستقبل الاقتصاد المصري، ووضع الاستثمار والتنمية في مصر. وهو مايتطلب التعاون من الجميع لتخطى هذه المرحلة الصعبة وخلق مناخ جيد للاستقرار الذي يعد أهم شروط الاستثمار في أي دولة في العالم.

والجدول التالى يوضح تأثر أداء المستثمرين المصريين والأجانب العرب وغير العرب بشكل كبير بالأحداث المتتابعة التى عكست حالة سياسية غير مستقرة فى تلك

الفترة، حيث إنخفض عدد المصريين المستثمرين فى ٢٠١٢ مقارنة فى عام ٢٠١١، وكذلك للأجانب العرب وغير العرب على مستوى الأفراد أما على مستوى المؤسسات نجد إرتفاع فى استثمارات المصريين الأجانب العرب فى ٢٠١٢ مقارنة فى ٢٠١١، أما مؤسسات الأجانب إنخفضت فى ٢٠١٢ مقارنة ٢٠١١. جدول رقم (٢) تقرير الهيئة العامه للرقابة المالية.

إجمالي عدد المستثمرين الجدد المسجلين في البورصة خلال ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١

	أفراد		مؤسسات		المجموع	
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
مصريين	٣٣٣٠١	١٩٧٢٣	٢٦٨	٣١٣	٣٣٥٦٩	٢٠٠٣٦
عرب	٧٩٣	٦٣٦	٩٣	١٠٤	٨٨٦	٧٤٠
اجانب	٥٠٧	٣٥٧	١٠٩٠	١٠٤١	١٥٩٧	١٣٩٨
الإجمالي	٣٤٦٠١	٢٠٧١٦	١٤٥١	١٤٥٨	٣٦٠٥٢	٢٢١٧٤

أن الاقتصاد المصري فى هذه الفترة تعرض لخطر شديد وشهد تراجعا حادا في الإنتاج، فضلا عن حالة الخوف والارتباك التي تصيب الحكومة والمصارف وجميع المصالح لأن جذب الاستثمارات الجديدة سواء المحلية أو الأجنبية في هذا الوقت ليس بالأمر السهل. ووجود مخاوف كبيرة كانت تسيطر على رجال الأعمال والمستثمرين، سواء المصريين أو الأجانب، وللقضاء على سلبيات هذه المرحلة عملت الحكومة خلال السنوات الماضية على إدخال مزيد من التعديلات على قوانين الاستثمار حتى تتمكن الدولة من تعزيز ومضاعفة قيمة الاستثمارات الأجنبية والعربية، سواء كان ذلك من خلال إصدار قانون الاستثمار الموحد، أو خفض الضرائب، أو في تقديم تسهيلات للمستثمرين.

ولابد أولا من تواجد المستثمر الوطني واستغلال كافة القدرات المحلية، ووجود تشريعات موحدة للاستثمار، وسرعة التقاضي لأنها مشكلة كبرى تواجه المستثمرين الذين يلجأون إلى حل مشكلاتهم بطريقة ودية لصعوبة حلها عن طريق إجراءات التقاضي. أن سوق العمل في مصر يحتاج إلى مواجهة الكثافة السكانية للخروج من الوادي الضيق وإنشاء مستعمرات صناعية جديدة، والمزج بين الصناعات الكبيرة والصغيرة كثيفة العمالة وإنشاء مجمعات ذات صناعة واحدة لكل مجمع. وضرورة رفع كفاءة عمل اقتصاد السوق والترويج لخطط تسويقية للاستثمار في مصر ووضع خريطة واضحة المعالم للاستثمارات طويلة المدى وتفعيل الدورالتمويلي لسوق المال من خلال الاكتتاب العام للأسهم والسندات، وكذلك تفعيل دور البنوك في تمويل الاستثمارات.

والدولة تخطو خطوات واضحه وجادة بالفعل لتحقيق هذه الأهداف والقضاء على التكدس السكانى عن طريق التوسع فى إنشاء المشروعات السكنيه بالمدن الجديدة وعن طريق إنشاء العاصمه الإدارية الجديدة التى سوف تنقل العديد من الأعمال والوزارات للخروج من الوادى الضيق، فضلا عن الاهتمام بتطوير البنية التحتيه الأساسية للدولة بحيث أصبحت فى أفضل حالاتها بشهادة المؤسسات الدولية، وهذا سوف يؤدى بدوره إلى تبسيط الإجراءات أمام المستثمر والقضاء على المعوقات التى تحد من جذب استثمارات جديدة.

– ترتيب جمهورية مصر العربية فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تضمن تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيانات عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠١٧، وأحتلت جمهورية مصر العربية المركز الثانى فى معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بمعدل ٢٧ %، بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وقبل المملكة العربية السعودية

التى احتلت المركز الثالث ولبنان الرابع والمغرب الخامس والجزائر السادس والأردن السابع والسودان الثامن وتونس التاسع وقطر العاشر.

تضمن تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار رصد تطورات مناخ الاستثمار فى ١٠٩ دول منها ١٦ دولة عربية من خلال مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والتى تمثل فى مجموعها نحو ٩٥ % من إجمالى أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد لكل دول العالم ونحو ٩٦ % من إجمالى أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد للمنطقة العربية، مشيرة إلى أن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار اعتمد على ٥٨ متغيرا.

ورد بالتقرير أن أهم الدول المستثمرة فى مصر خلال الـ٥ سنوات الماضية هى الصين بنحو ٢٠ مشروعا بقيمة ٢٢.٦ مليار دولار، والإمارات بنحو ٥٥ مشروعا بقيمة ١٧.٣ مليار دولار، واليونان بقيمة ١٠ مليارات دولار، وإيطاليا بقيمة ٨.٥ مليار دولار، والسعودية بنحو ٢٩ مشروعا بقيمة ٥.٢ مليار دولار، مشيرا إلى أن أهم ١٠ قطاعات جاذبة للاستثمارات فى مصر هى العقارات والفحم والبترول والغاز الطبيعى والمواد الكيميائية والغذائية وخدمات الأعمال والآلات الصناعية والاتصالات والسيارات والمنسوجات.

اعتمد التقرير على آخر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أنكتاد" وقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم ومصادر أخرى، وكشف عن تحسن فى مجموعة الدول العربية فى مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ مقارنة بمؤشر العام السابق، مشيرا إلى أن هذا المؤشر يساعد متخذى القرار على تحديد مكامن القوة والضعف لكل دولة على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة للمؤشرات الفرعية أو المكونات الرئيسية للمؤشر العام، وبما يسهم فى صياغة السياسات واقتراح الإجراءات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار.

وللتعرف على عوامل الضعف التى تؤثر على بيئة الاستثمار فى مصر يجب أن نتطرق لسرد أهم معوقات الاستثمار التي أبداها أغلبية المستثمرين وتتلخص في-:

١- ضرورة وضع طرق قانونية لآليات الخروج من السوق لأنها تعتبر المحفز الأول لجذب إجراءات الحصول على التراخيص وسرعة العمل بنظام الشباك الواحد، وهذا ماأكد عليه قانون الاستثمار الجديد,

٢- تحديد مدة تخصيص الأراضي الصناعية، وتوفير السيولة الدولارية اللازمة من خلال البنوك والاهتمام بالمناطق الصناعية في الصعيد ووضع بنود تتعلق بالتسهيلات البنكية خاصة مع المتعثرين وحل مشكلة منح التراخيص المؤقتة خاصة في مناطق الصعيد، مع ضرورة منع التهم الجنائية عن المسئولين بشرط إثبات حسن النية أن الهدف من تعديل قانون الاستثمار هو إعادة الثقة مرة أخرى في ظل المشاكل المتعددة التي يمر بها المستثمر.

٣- ألا تتجاوز قيمة الضرائب بأي حال ٢٢٪ من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، لأن من البنود التي يتم دراستها حاليا هي كيفية تخفيف عبء الإجراءات الروتينية التي تقع على كاهل المستثمر، من خلال تسهيل الإجراءات وتحديدها بفترة معينة لا يجب تجاوزها، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التراخيص ووضع طرق قانونية لآليات الخروج من السوق، وهى من العوامل التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي.

٤- أهمية دور الدولة في تشجيع الاستثمار من خلال وضع حوافز مثل طرح أراض صناعية جديدة، وتسهيل عملية تخصيص الأراضي خاصة في ظل ارتفاع الضرائب، مع ضرورة أن تحتوى التعديلات الجديدة على منع التهم الجنائية عن المسئولين، والذين يخشون من اتخاذ القرار أو إصدار الموافقات خوفا من المسئولية القانونية بشرط إثبات حسن النية.

٥-تشجيع القطاعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد غير الرسمي، من خلال إعطاء حوافز وامتيازات وذلك لتشجيع هذه القطاعات على الدخول تحت مظلة الاقتصاد الرسمي ويتيح للجهات الرسمية والمعنية إمكانية مراقبة المنتجات والخدمات التي يقدمها.

٦- يجب أن تشمل قوانين الاستثمار على تسهيل الإجراءات والحصول على التراخيص وإنشاء فروع للشركات، وإصدار آليات خاصة بخروج رأس المال من السوق فهذا هو كل ما يهم المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى إعطائه مميزات وحوافز تدفعه للاستمرار في ضخ الاستثمارات في السوق المصري.

٧- يجب تعديل القوانين الخاصة بفض المنازعات، فيجب أن يتم الإسراع بوضع بنود وآليات معروفة تتيح الانتهاء من المنازعات خلال فترة قصيرة، وهذا من شأنه زيادة الاستثمار، بالإضافة إلى وجود امتيازات ضريبية وجمركية خاصة في ظل الأزمات التي تعانى منها كثير من المصانع المتعثرة، بجانب الاهتمام بمصادر الطاقة خاصة المتجددة والتي تمثل توفيرا للدولة والمستثمر أيضا.

أن القوانين المصرية تحتوى على تلك البنود وأكثر منها، ولكن أهم ما يلزمها هو الشق التنفيذي على أرض الواقع، من خلال تحديد آليات وأماكن محددة يمكن للمستثمر اللجوء إليها في حالة حدوث مشكلة، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات وتقليل عدد الأماكن التي يضطر المستثمر إلى الذهاب إليها للحصول على التراخيص.

وقوانين الاستثمار في مصر يجب أن تنقسم إلى عدة أجزاء، جزء يختص بالاستثمار بوجه عام، والجزء الآخر خاص بكل إقليم أو منطقة، لأن كل إقليم له متطلبات مختلفة عن الآخر، فمثلا دمياط تشتهر بصناعة الأثاث وبالتالي تحتاج إلى قانون يتناسب مع طبيعة تلك الأعمال. مع ضرورة وجود حوافز ما بين إعفاءات ضريبية، وتخصيص أراض صناعية، وتوفير السيولة اللازمة من خلال البنوك،

بالإضافة إلى الانتهاء من قانون التخارج، والذي يعتبر المحفز الأول لجذب المستثمر الأجنبي.

أن الأزمات المتعددة التي لحقت بالاقتصاد المصري كان يمكن تفاديها، لان هناك تخبطا في العمل الخاص بقوانين الاستثمار فلا يعرف على وجه التحديد القانون الذي يتم العمل به حاليا.

ومن المعوقات التي تواجه الاستثمار في مصر هي كثرة وتعدد الجهات التي يلجأ إليها المستثمر للحصول على الموافقات والتراخيص، مع ضرورة تسهيل تلك الإجراءات والعمل بنظام الشباك الواحد، والذي من شأنه أن يوفر كثيرا من الوقت والجهد، مع ضرورة عرض هذا القانون على مجتمع الأعمال ككل وليس فئة بعينها.

أهداف قانون الاستثمار الجديد:

١- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بما يكفل زيادة تنافسية الإنتاج المصري في السوق المحلية والعالمية

٢- دعم الاستثمارات الموفرة لفرص العمل بما يحقق استيعاب البطالة وتحسين مستوي دخل الأفراد.

٣- التوجه للاستثمارات التي تحقق النمو الاحتوائي وتتضمن :-

- زيادة الرقعة الزراعية

- نقل التكنولوجيا وتطويعها وبناء قاعدة تكنولوجية حديثة تهدف للاستفادة من الأبحاث

العلمية المصرية وربطها بالأبحاث العالمية وتتيح المجال للابتكار لخدمة الإنتاج

- تصميم إطار واضح للاستفادة من أداء الشركات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا

- إتاحة الفرص والمجالات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للتكامل مع المشروعات الكبيرة وتغذيتها

دور قانون الاستثمار الجديد فى توفير بيئة جاذبة للاستثمار فى جمهورية مصر العربية.

- توفير بيئة تشريعية جاذبة للأستثمار: إن فلسفة مشروع قانون الاستثمار الجديد ترتكز على مواكبة التطورات العالمية، وتوفير مزيد من الضمانات لجذب الاستثمارات الأجنبية الملائمة للمرحلة الحالية، والتصدي للمعوقات الإجرائية للاستثمار باعتبارها أهم التحديات التي تواجه الاستثمار.

  ويهدف مشروع قانون الاستثمار الجديد فى جمهورية مصر العربية إلى توفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار، وإزالة كافة العقبات والمعوقات الإدارية التى تعتري الإجراءات الخاصة بالاستثمار، بما يوفر حوافز جاذبة للاستثمار.

- توفير منظومة إلكترونية لتأسيس الشركات : يعمل قانون الاستثمار الجديد بجمهورية مصر العربية على توفير فرص عمل جديدة ويعمل على زيادة الدخل القومي، كذلك يوفر مشروع القانون، الإطار الميسر والحامي والمحفز للاستثمار.

- وعند إقرار القانون، سوف يعمل على إنشاء مراكز لخدمة المستثمرين تتضمن منظومة إلكترونية لتأسيس الشركات، بما يسمح وييسر إنهاء كافة إجراءات التأسيس في فترة زمنية قصيرة، وسيتم اعتماد أسلوب اللامركزية والقضاء على كافة العراقيل في إدارة تلك المراكز وإنشاء فروع لها في مختلف محافظات الجمهورية، وتوفير آلية ووسيلة للتواصل المباشر مع المستثمرين عن طريق إنشاء خط ساخن لتلقي الشكاوى وتقديم الخدمات.

- توفير تَعْدِيلاتُ مؤسسية بالهيئات والقطاعات :

يعمل قانون الاستثمار الجديد على إجراء تَعْدِيلَاتُ مؤسسية بالهيئات والقطاعات والمناطق الاستثمارية لتتواكب مع متطلبات تحديث الفكر الاستثمارى الجديد، بما يوفر الإطار المواتي لتطبيق القانون وتحفيز الاستثمار. ويؤكد مشروع قانون الاستثمار الجديد، على حظر تأميم المشروعات الاستثمارية، وحذف عبارة «تحديد ربحها» من القانون القديم، ليحظر ويمنع تَطَفُّل الجهات الإدارية في تحديد ربح المشروعات الاستثمارية.

مما سبق يتضح لنا أن قانون الاستثمار الجديد يعمل على تنظيم مناخ الاستثمار ويهيئ بيئة مناسبة للأعمال، ويعمل على تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين، ويحدد التشريعات التي يعملون في إطارها، والحدود القانونية. كما اشتملت لائحة القانون على تعديلات مهمة، من شأنها أن تحدث تأثيرًا واضحًا على نظرة ونشاط المستثمر المحلي والأجنبي. (مرفق بالبحث نص قانون الاستثمار الجديد).

المزايا التى يمنحها قانون الاستثمار الجديد للمستثمرين :

كما يتضمن نص قانون الاستثمار الجديد العديد من المزايا والمنح الاستثمارية التى تهدف الى تشجيع المستثمرين وتهيئة مناخ الاستثمار بشكل كبير تتمثل هذه المزايا فى الآتى :

- منح المستثمر الحق في تحويل الأرباح الناتجة عن المشروع الاستثمارى إلى الخارج دون قيود، ولا يجوز إتخاذ اى إجراءات تمييزية ضد المشروعات بالطرق الإدارية أو بأي طريقة أخري إلا بموجب حكم أو أمر قضائي نهائي.
- أعفاء الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية للمشروعات من كافة الرسوم والجمارك والضرائب وإلزام الجهة الإدارية بالبت على وجه السرعة فى طلبات المستثمرين في مدة أقصاها ٣٠ يوماً.

- يمنح مشروع القانون جميع مشروعات الاستثمار الداخلي بالمناطق التنموية الأرض بالمجان وتخفيض ٥٠ % فى أسعار الطاقة وإعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات وتتحمل الدولة نسبة صاحب العمل فى التأمينات على العمالة لمدة ١٠ سنوات، وتتمتع الشركات المصدرة كلياً لإنتاجها بالإعفاء الكامل من الجمارك والضرائب والاعفاء من ضريبة الدخل بنسبة٥٠% من الضرائب المقررة على الأفراد والشركات لمدة ١٠ سنوات.
- أبقى القانون الجديد على المناطق الحرة الخاصة، مع وضع خطة متكاملة لضوابط الرقابة على هذه المناطق، لأن فى وجودها تسهيلا للمستثمر،

والمنطقة الحرة هى جزء من أراضى الدولة يدخل ضمن حدودها الجغرافية ويخضع لسلطاتها الإدارية ويتم التعامل فيه وفقًا لأحكام جمركية وضريبية خاصة، ويقام بداخلها مشروعات يرخص لها أيًا كان شكلها القانوني يوجه ما لا يقل عن ٧٥% من إنتاجها للتصدير وهى على ثلاثة أنواع، منطقة حرة تشمل مدينة بأكملها منطقة، حرة عامة، منطقة حرة خاصة.

والمناطق الحرة تتيح لأى قطاع أن تكون له منطقة استثمارية متخصصة، مثل الاستثمار فى الأخشاب أو الجلود أو التكنولوجيا .وهذه المناطق قد تكون استثمارا داخليا أو منطقة حرة، أخذاً فى الاعتبار أن البيانات الحكومية تشير إلى أن المناطق الحرة ساهمت برؤوس أموال ٥ مليارات دولار، وبلغ عدد المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة الخاصة ٢٠٩ مشروعات حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ برؤوس أموال تجاوزت ٥ مليارات دولار، وتكاليف استثمارية تجاوزت ١١.٣ مليار دولار.

كما أن مشروعات المناطق الحرة الخاصة تساهم فى الحد من مشكلة البطالة بتوفير ما يقرب من ٨٣ ألف فرصة عمل مصرية مباشرة بأجور سنوية تقدر بـ٩٥ مليون دولار، بخلاف فرص العمل غير المباشرة التى تستفيد من خدماتها هذه المشروعات. وعلينا أن نبحث عن وسائل أخرى لنجاح إدارة هذه المناطق، طالما أن طريقة المناطق الحرة ناجحة فى كل دول العالم، وهو ما تحاول وزارة الاستثمار العمل عليه الآن.

إن الهدف الرئيسي من القانون الجديد للاستثمار هو تبسيط الإجراءات ووضع حد أقصى للفترة الزمنية لإنهائها، ووضع حوافز خاصة لجذب الاستثمار فى مناطق وقطاعات التنمية المستهدفة، ووضع إطار تشريعى يوفر المساواة بين كل المستثمرين، وتأكيد ضمان الاستقرار فى السياسات الاستثمارية، وسرعة تسوية المنازعات الاستثمارية.

المحور الثالث: الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم الاستثمار

تعمل الحوكمة على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركات وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب والحد من البطالة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية،الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

أولاً: أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات من خلال الآتي :

١- يعد الالتزام بتطبيق الحوكمة أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار، لذا فإن الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها.

٢- يؤدى تطبيق الحوكمة إلى مساعدة المديرين والإدارة العليا على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الدمج او الاستحواذ بناءا على أسس سليمة.

٣- تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية الشركات في اسواق المال العالمية، لا سيما في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات او استحواذ من مستثمر رئيسى.

٤- تؤكد الحوكمة مسئوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والإدارية والمالية،والتأكيد على الشفافية،مما يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة وعلاج الأسباب والأثار قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة.

٥- تعتبر مبادىء حوكمة الشركات أداة فعالة لمكافحة الفساد وضمان معرفة أعضاء مجالس الإدارات بالاحتياجات التي تفرضها بيئتهم المتغيرة ومصالح المساهمين على المدى البعيد.

٦- تعزز حوكمة الشركات مسؤولية المواطنة لدى الشركات في جانبها التطبيقي ؛ إذ تهتم الشركات بتأثير أنشطتها على المجتمعات التي تعمل فيها، ونتيجة ذلك تعتبر الممارسات الإدارية أكثر حساسية واستجابة لاحتياجات المجتمع في الدول النامية.

٧- تساعد آليات الحوكمة على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة بالشركة، لإن التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تنظم العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل.

٨ – يهدف قانون الاستثمار الجديد إلى تحسين التنظيم القانوني للبيئة الاستثمارية من خلال توحيد المؤسسات العاملة في مجال الاستثمار لتعمل تحت مظلة واحدة تسمى هيئة الاستثمار، وتسهيل الإجراءات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية من خلال نافذة استثمارية واحدة، وتطوير آلية منح الإعفاءات الجمركية والضريبية واعتماد معايير لمنح حوافز إضافية للاستثمار في المحافظات.وهذه الإجراءات سوف تسهم بشكل فعال فى تطبيق مبادئ الحوكمة..

ثانياً: دور الحوكمة في اجتذاب وتدعيم الاستثمار :

تظهر الأهمية التي تحتلها الحوكمة في الأسواق المالية من خلال الدور الذى تقوم به فى دعم الاقتصاد الوطني إذ تعدالحوكمة مؤشراً دقيقاً وحساساً لسلامة الاقتصاد الوطنى، وأن السوق المالية لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا من خلال الثقة لدى المستثمرين بما يحقق العدالة والشفافية ويؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الحوكمة.

يعد حماية المستثمرين من أولويات أى وحدة أقتصادية على اعتبار أن حماية حقوق المستثمرين وحماية مصالحهم واطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى أى وحدة اقتصادية، لأن هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة. وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وكسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها وبما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي

– دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية:

تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية، من خلال التنافسية القائمة بين دول العالم خاصة في ظل العقبات التي تواجه الدول النامية بصفة عامه ومصر بصفة خاصة، إضافة إلى ما تقدمه هذه الدول من تحفيزات وإعفاءات وإنفاق على مشروعات البنية التحتية بقصد تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والذى يظهر جليا من خلال سياسة الحوكمة المؤسسية التى تنتهجها الدولة.

وتلعب الحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب أهمها:

- التأكيد على مبدئى الشفافية والعدالة في معاملات الشركة، وفي إجراءات المحاسبة والمسائلة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار.
- إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة، وهذا يؤدى بدوره إلى جذب الاستثمارات بشروط جيدة والعمل على تحسين كفاءة أداء الشركة.
- تتبنى الحوكمة معايير الشفافية والعدالة في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين وهذا سوف يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية.
- إن تطبيق حوكمة الشركات يقوي ثقة الجمهور والمتعاملين مع الشركات ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للدولة.
- العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر تواجه بعض الصعوبات والمشاكل خاصة في الدول العربية من قبل بعض الشركات العربية المدرجة في السوق المالية، باعتبار أن هذه الشركات تنظر إلى مفهوم الحوكمة على أنه تدخل في سياساتها الإدارية، وهذا بدوره يؤثر سلباً على مستوى الإفصاح والشفافية، وبالتالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- إن غرس حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وأيضاً زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

إلا أن الدراسة التى أجرتها منظمة الشفافية الدولية بشأن معدلات الفساد في العالم أظهرت نجاح تجربة دولة الأمارات الشقيق فى تطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية الاقتصادية على المستوى العالمي، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى عربيا فى نجاحها فى تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة والشفافية والعدالة.

ثالثاً : الحوكمة وقانون الاستثمار الجديد:

بدأ الاهتمام بالحوكمة فى جمهورية مصر العربية منذ عام ٢٠٠١ بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (وزارة التجارة حالياً)، حيث رأت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينيات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل أجريت دراسات لتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

تطبيق الحوكمة في مصر لم يقتصر على مستوى الشركات، وإنما بدأ بالمجتمع المدني، وكيفية إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي في ضوء المتغيرات والأحداث، وكيفية استكمال الإطار القانوني الذي يضمن التطبيق السليم للحوكمة.

وقد أعد البنك الدولي، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وسوق الأوراق المالية (البورصة)، أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وكان من أهم نتائج التقييم:

١- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات، في مصر، تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق ٣٩ مبدأ من إجمالي ٤٨ مبدأ، حيث تنص القوانين الحاكمة للشركات ولصناعة الأوراق المالية على نفس المبادئ، ومطابقتها لمعايير الأداء.

٢- يرجع عدم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في مصر إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المبادئ والمعايير، وعدم تطابق هذه القواعد عملياً مع المبادئ الدولية في سياق ٧ مبادئ من إجمالي الـ ٤٨ مبدأ، وهناك اثنان من المبادئ لا تطبق نهائياً في السوق المصرية.

٣- جاء فى التقرير أن حوكمة الشركات في مصر بها العديد من الممارسات الإيجابية. وهناك أيضاً عدد من السلبيات فى بعض البنود تحتاج إلى تطوير لمعالجة هذه السلبيات، وبالنسبة للممارسات الإيجابية في مصر، نجد أن القانون

يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، كالمشاركة في توزيع الأرباح، والتصويت في الجمعيات العمومية، والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة.

كما يحمي قانون الاستثمار الجديد حقوق أصحاب المصلحة من حملة السندات والمقرضين والعمال، ومعايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية.

وتعتبر مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة. مما ساعد على تحقيق الشفافية، وزيادة جذب الاستثمارات الجديدة سواءً المحلية أو الأجنبية.

حرص قانون الاستثمار الجديد أن لا يقتصر دور الحوكمة على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقية الحوكمة من شفافية وعدالة.

كما أن قانون الاستثمار الجديد يعطي ضمانات وحوافز غير مسبوقة للمستثمرين، فضلا عن أنه يراعي الأبعاد الاجتماعية ويعزز الشفافية والإفصاح ومعايير الحوكمة. بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين ووضع حد أقصى للفترة الزمنية لإنهائها، والعمل على سرعة تسوية المنازعات لضمان تحقيق الاستقرار في السياسات الاستثمارية وإعلاء مبادئ الحوكمة والشفافية.

تضمن القانون تعديل مسمى «النافذة الإستثمارية» لتكون تحت إسم «مركز خدمات المستثمرين» والذى يتولى تقديم خدمات تأسيس الشركات واعتماد محاضر مجالس الإدارة والجمعيات العامة وإنشاء فروعها وزيادة رأس المال وتغير النشاط وأعمال التصفية، وأجاز القانون لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص الموافقة على إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع أو أكثر في أنشطة مماثلة متى اقتضت طبيعتها ذلك، وتنظم اللائحة التنفيذية سائر أوضاع العمل بالمناطق الحرة الخاصة.

نص القانون على أن يتولى المجلس الأعلى للإستثمار إتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للإستثمار، ومتابعة تطور تصنيف وترتيب مصر في المنظمات والتقارير والمؤشرات الدولية المعنية والخاصة بالإستثمار، ودراسة ووضع حلول لمعوقات الإستثمار وإزالة عقبات تنفيذ أحكام هذا القانون، وحل الخلافات والتشابكات بين أجهزة الدولة في مجال الإستثمار.

وأخيراً فإن الخريطة الاستثمارية الجديدة لجمهورية مصر العربية ستتيح أكثر من ٦٠٠ فرصة استثمارية فى مختلف محافظات مصر، وأن مصر تعد من أعلى دول العالم تحقيقاً للعائد على الاستثمار، وتتمتع بالعديد من المزايا الاستثمارية وخاصة حجم السوق الكبير، كما أن مصر تعد بوابة لسوق إقليمي ضخم في العالم العربي والقارة الإفريقية.

المحور الرابع – الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً : <u>نتائج الدراسة :</u> لقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

بالأعتماد على أدبيات الدراسة من خلال المنهج الوصفى المتبع فى الدراسة القائم على جمع الدراسات والتقارير، والدوريات والكتب المتعلقة بموضوع الدراسة تحققت فرضية الدراسة بوجود علاقة واضحة بين قواعد الحوكمة وبين توفير مناخ جاذب للأستثمار فى جمهورية مصر العربية مما يستوجب على جميع الشركات والمؤسسات الاقتصادية العاملة فى سوق الأوراق المالية المصرية من إعادة النظر فى الدور الاستراتيجي الذى تلعبه الحوكمة فى توفير مناخ جاذب للأستثمار فى البيئة المصرية.، كما أثبتت الدراسة مايلى:

١- وجود علاقة بين الحوكمة وبين توفير مناخ جاذب للأستثمار حيث أن المستثمرين قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن الشركات التي تتميز بوجود

هياكل سليمة لحوكمة الشركات داخلها والتي تضمن مستوى معينا من الدقة في اتخاذ القرارات والافصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.

٢- الحوكمة تعمل على توفير مناخ جاذب للأستثمار من خلال إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، عن طريق نظام لتعزيز الرقابة والإدارة يعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والأخطاء بما يدعم القرارات الاستثمارية ويجعل الوحدة محط أنظار المستثمرين.

٣. يوجد تأثير قوى بين تطبيق أبعاد الحوكمة المؤسسية كالشفافية والإفصاح على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وتبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية..

٤- تسمح الحوكمة المؤسسية بمحاربة الفساد الداخلي في الشركات والإدارات الحكومية.

ثانياً : <u>توصيات الدراسة :</u>

١- ضرورة إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، وربط هذه التشريعات والقوانين بقانون الاستثمار الجديد، وذلك من أجل توفير بيئة جاذبة للاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات التى تعيق المستثمر.

٢ – الاهتمام بالمشروعات العملاقة التى تزيد من الفرص الاستثمارية الكبرى مثل مشروع تنمية محور قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك الاهتمام بمشروعات الطاقة التى تزيد من الفرص الاستثمارية مثل مشروع (حقل ظهر) للغاز، ومشروع (الضبعة) للطاقة النووية، ومحطة (الزعفرانة) لطاقة الرياح، ومشروعات الطاقة الشمسية بمحافظة أسوان (شموس النوبة) كل هذه

المشروعات تجعل من مصر بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية لمختلف دول العالم.

٣- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والعربية المبذولة لتبني قواعد ومبادئ الحوكمة.مثل تجربة دولة الأمارات حيث تعد الشركات الإماراتية الأقوى طبقاً لمعايير الحوكمة.

٤-نشر ثقافة الحوكمة وإيجابياتها والعائد منها من خلال توعية الشركات والمستثمرين وأصحاب المصالح بحوكمة الشركات والتشجيع المستمر على مراعاتها من خلال النشرات التثقيفية والدورات التدريبية التي توعيهم بأهمية الالتزام بقواعد الحوكمة والنتائج الايجابية المترتبة عليها، وذلك عن طريق المنظمات المهنية والجهات الرقابية المختصة.

٥- ضرورة إنشاء نقابة للمستثمرين بالبورصة المصرية لتقديم الدعم والمساعدات للمستثمرين وحمايتهم وتعويضهم عن مخاطر الاستثمار حتى نضمن بقائهم فى الأسواق المالية.

٦- تتمتع جمهورية مصر العربية بوفرة الموارد الطبيعية والتي تشكل أحد الأسباب المهمة لجذب وقيام الاستثمارات الأجنبية، لذلك يجب مراعاة عدم إهدار هذه الموارد واستخدامها وتوظيفها الاستخدام الأمثل للأستفادة من هذه الثروات الطبيعية في المشروعات العملاقة مثل (حقل ظهر)، (وهضة الجلالة) مثل هذه المشروعات تساهم فى عملية التنمية الاقتصادية وتخلق فرص عمل تستوعب طاقات الشباب.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :-

١- أحمد عادل عبد الرحمن " دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه فى الشركات المساهمة العاملة فى البيئة المصرية " مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الول، ٢٠٠٣.

٢-آمال عيادي وأبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول)- حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر- الجزائر،

٣- أيمن عبد الحميد محمد، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع البترول المصري، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، (أكاديمية السادات، مصر،) القاهرة، ٢٠١٠ م

٤- البنك الأهلى المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة فى الشركات، حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، ٢٠٠٣.

٥- السيسي (صلاح الدين حسن)، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.، ص ٣٢.

٦- بسيوني(محمد نظير)، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس: كلية التجارة، ص ٢٣٦.

٧- حسين مصطفى هلال، من أجل استراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والحكم الراشد، بحوث وعمل متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية ,المنظمة العربية للتنمية الادارية2007.

٨- حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٦، دورالرقابة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس .

٩ - حشيش عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٠- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة،

١١- سالمان (دعاء محمد)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية التجارة، ص ص ٢٤-

١٢- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام : المدخل الإدخاري والضريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي، .مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1998.

١٣ - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية – أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية – الدار الجامعية الإسكندرية.

١٤- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨

١٥- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩.

١٦ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١.

١٧- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها (مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها فى مصر) يونيو ٢٠٠٧

١٨- محمد فرح عبد الحليم، الحوكمة وأثرها على الاستثمار، درا سة تطبيقية على السودان، المؤتمر العلمي، لمهنة)المحاسبة والمراجعة التحديات المعاصرة، (أبوظبي، ديسمبر ٢٠٠٧م).

١٩- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 م، ص17 .

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Anastasia Stepanova and Olga Ivantsova, Does Corporate Governance Have an Effect on Performance in the European Banking, Sector? Evidence From a Crisis Environment -
National Research university higher school of Economics, (Moscow, Russia, 2012)

2-Berger, Allen and others, The Roles of Corporate Governance in Bank Failures During the 13 Recent Financial Crisis, University of South Carolina, Columbia, Sc, (USA, Feb. 2013

3-Frank K. Hartman and Sergeja Slapnican, Corporate Governance in Banks, Characteristics of Internal management Control Systems in Slovenian Banks, (Slovenian, 2007).

4- Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank

5- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010a). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: The World Bank

6-Pradhan R.P & Sanyal, 2011 Good Governmance and Human Development Evidence from Indian States. Journal of Social and Development Science pp1-8

7- Mohammad Ziaul Hoque and Hasnan Ahmed, Corporate Governance and Bank Performance: the Case of Bangladesh, Monash University, (Australia, 2012).

8- Robert A., & Minow M., Corporate Governance,2nd Education, Black well Publishing (United States, 2002), P. 22.